

الأصول في النحو

من الطرفِ وإِنْ زَمَّا تبدلُ الضمة كسرةً إِذَا كانتْ بعدَها الياءُ ساكنةً وذلكَ نحو
: أَبْيَضَ وَبَيْضَ وَكَانَ القياسُ بِوَضِّ لَأَنَّ زَمَّهَا فُعْلٌ .

ويدلُّكُ عَلَى ذلكَ قولُهُم : أَحْمَرُ وَحُمْرٌ وَلَكِنَّهُمْ أَبَدَلُوا الضمةَ كسرةً لِتَصِحَّ
الياءُ التي كانتْ فِي الأَصْلِ لئلا يَخْرُجوا مِنَ الأَخْفِ إِلى الأَثْقَلِ فِي الجَمْعِ وَهُوَ أَثْقَلُ
من الواحدِ عِنْدَهُم فيجتمَعُ ثِقْلانِ وَلذلكَ قالوا : عَيْتِي فكَسَرُوا لِيوَكِّدُوا البَدَلَ قالوا
: صَيِّمٌ وَقِيِّمٌ لِقَرِيبِهِمَا مِنَ الطَّرْفِ ولأَنَّ زَمَّهَا جَمَعٌ وَلَمْ يَقُولُوا فِي دُوَّارٍ
وصُوِّامٍ لبعْدِها مِنَ الطَّرْفِ .

قالَ سيبويه : ولا تجعلُها بمنزلةِ (فَعْلَاتُ) فِي الفِعلِ يعني إِذَا قلتَ : قَضُوْ
فأتبعْتَ الياءَ الضمةَ لأنَّ ذلكَ لا يفعلُ فِي (فَعْلٍ) لو كانَ اسماً تقولُ فِي مثالِ
مُسْعُطٍ مِنَ البِيعِ : مُبِيعٌ كانَ الأَصْلُ : مُبِيعٌ فنقلتَ الحركَةَ إِلى الباءِ ثم
أبدلتَها كسرةً لِتَصِحَّ الياءُ .

وقالَ الأَخْفَشُ : فيما أَحسبهُ أَقولُ : مُبِوعٌ وَهُوَ خِلافُ قولِ سيبويهِ وإِنْ زَمَّا
أَعْلٌ مثالَ مُسْعُطٍ لأنَّ زَمَّهُ وَزَنُّ (أَفْتُلٌ) وَمُفْعَلٌ مِنَ الياءِ والواوِ على
مثالِ : يُفْعَلُ وَقَدِّ جاءتْ (مَفْعَلَةٌ) على الأَصْلِ قالوا : إِنَّ الفِكاهاةَ
مَقْوَدَةٌ إِلى الأَذَى قالَ سيبويه : مَكْوَزَةٌ وَمُزِيدٌ جاءَ عَلَى الأَصْلِ وإِنْ كانَ
اسماً وليسَ بمطردي .

قالَ أبو العباسِ : مُزِيدٌ إِنَّ كانَ اسماً لِرَجْلِ ولم تردَّ بِهِ الإِجراءَ على
الفِعلِ كما يكونُ المِصدرُ وما يشقُّ منه اسماً للمكانِ أَو الزمانِ فَحَقُّه أَنْ لا